تقرير لجنة تقصى الحقائق

واقعة محافظة الفيوم

بناء على تكليف من السيد الاستاذ / محمد فائق " نائب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان "بإرسال لجنة لتقصى حقائق حول واقعة وفاة مواطن بمحافظة الفيوم - مركز ابشواى على أيدى أحد أفراد الشرطة، تم إيفاد كلاً من:

أ . خالد معروف ، أ . إسلام شقوير ، للوقوف على حقيقة الأمر وإعداد تقرير حول ملابسات الواقعة .

أولاً : خلفية الأحداث :

أنه بتاريخ ٢٠١١/٦/٨ الموافق الأربعاء وفى تمام الساعة الواحدة والنصف صباحاً كان هناك شابين يستقلون دراجة بخارية عائدون من فرح صديق لهم يدعى/ خالد، واثناء مرورهم بطريق "أبوجنشو" فوجئوا بوجود عدد من أفراد المباحث التابعين لمركز شرطة إبشواى عند مدخل طريق أول الفيوم الأمر الذى أثار الإرتباك لدى الشابين وقاموا بالإسراع للإفلات من الرجال الواقفين لإعتقادهم أنهم بلطجية ويريدون السطو عليهم، إلا أنهم وعلى بعد حوالى ١٠٠ متر تقريباً من الكمين فوجئوابمطب صناعى وهم مسرعين أدى هذا إلى ترنحهم يميناً وشمالاً بالدراجة البخارية بالإضافة إلى وجود أثنين من مخبرى مركز شرطة إبشواى حاملين فى أيديهم "شوم" قأم أحدهم بتوجيه ضربة من أجل إيقافهم أثناء فرارهم إلى أن استقر الأمر إلى إرتطامهم على الأرض بجانب الطريق مابين متوفى ومصاب .

ثانياً: معلومات ذات صلة

نبذة عن المتوفى :

يدعى / محمد محمود على عبد الحميد ، طالب بالصف الثالث الثانوى بمدرسة مبارك كول ،تاريخ الميلاد من واقع بطاقة الرقم القومى : ١٩٩٣/٧/١١ ، و يقيم بقرية تلات مركز ابشواى– الفيوم ، وله ثلاثة أخوات (بنتين وولد) هو أكبرهم سناً ، والده يدعى/ محمود على عبد الحميد ٤٩ سنة ، يعمل مدرس أزهرى ، ووالدته ربة منزل .

- سبب الوفاة : من واقع تقرير مستشفى أبشوى المركزى تبين أن جثة المتوفى كان بها كدمات وسحجات بالوجه والرأس والطرفين العلويين والساق اليمنى وكسور بالجمجمة، وتهتك المخ وكسر بالفك السفلى وقد تسببت تلك الإصابات فى الوفاة. (مرفق تقرير المستشفى)

نبذة عن المصاب :

يدعى / مصطفى بلال زنون ، طالب بالصف الثالث الثانوى بمدرسة الصنايع الحواتم، السن : 17 ، و يقيم بقرية تلات مركز الفيوم – الفيوم ، وله أربعة أخوه ، والده يدعى/ بلال زنون ٤٥ سنة ، يعمل حارس أمن بمدرسة تلات الإبتدائية ، ووالدته ربة منزل.

- سبب الإصابة :من واقع تقرير مستشفى أبشوى المركزى تبين أن المصاب إدعى تعرضه لحادث موتسيكل مما نتج عنه جرح بالرأس وشبهة ما بعد الإرتجاج فى المخ. (مرفق تقرير المستشفى)

نبذة عن مكان الواقعة :

شارع ابو جنشو : تعتبر تلك المنطقة هى مدخل مركز أبشواى ، وبداية أول طريق الفيوم .

منطقة غيطان ومزارع : هذة المنطقة هى منطقة غيطان وأراضى زراعية لها مدخل ضيق .

شارع أول طريق الفيوم : هو الشارع التى حدثت به الواقعة ويبلغ عرضه ٦ أمتار تقريباً ، يوجد به مطب صناعى يبعد عن مكان تمركز الكمين بحوالى ١٠٠ متر تقريباً ، هذا الشارع يعتبر طريق لا يوجد به أية مساكن أو بيوت على جانبيه زراعة وأشجار يوجد به بعض كشافات الأنارة لكنها لا تعمل جميعها الأمر الذى يجعل هذا الطريق فى ظلام دامس يصعب معه الرؤية الواضحة أثناء الليل .

- مكان تواجد كمين الشرطة على رأس مفترق تلك الطرق ، هذا الكمين غير ثابت ولا يعتاد تواجده بصورة دائمة كما لا يوجد علامات من شأنها وجود كمين شرطة بهذه المنطقة .

ثالثاً : المقابلات :

- مقابلة مع والد المتوفى:

والدالمتوفى يدعى محمود على عبد الحميد (٤٩ سنة) مدرس أزهرى، تلاحظ عليه الدهشة عند مقابلته أثناء أنتظاره بالمستشفى منتظر الأنتهاء من التشريح .
وتحدث قائلاً بالأمس بعد استئذان نجله منه بأنه سيحضر فرح أحد أصدقائه، ولم أعلم أنها المرة الأخيرة التى أراه فيها، وبعدها بساعتين فوجئت بأن ابنى توفى وهو موجود بمستشفى ابشواى المركزى جريت على المستشفى وجدته قتيل ، ولا أعرف سبب هذا ، المستشفى قالوا ليه انه مات فى حادثة عربية وفى واحد جه وقالى انا شفت مخبر ضربه على راسه بشومه هى اللى قتلته ، القانون هو اللى هيقول الحقيقة والحق .

- مقابلة مع المصاب:

كنا رجعين انا ومحمد من فرح خالد صديقنا حوالى الساعة ١:٣٠ صباحاً وركبين موتسيكل بتاع والد محمد وكنا مشين فى شارع أبو جنشو، مرة واحدة وجدنا أشخاص واقفين فى أول الشارع واحد منهم شاور لينا عشان نعدى فخوفنا جداً ، إفتكرناهم بلطجية وعايزين يسرقونا لأن مفيش حد بيقف فى المكان ده خالص ، مشينا خايفين لكن لقينا شخصين تانين بعد حوالى ١٠٠ متر بيقولو " اقف يلا أقف يلا " واحد منهم ضربنا بفرع شجرة بعد كدة مدرتش بحاجة لمدة ربع ساعة ، وبعدها لقيت نفسى فى المستشفى وعرفت ان بوكس الشرطة هوة اللى جابنى للمستشفى، وعرفت ان محمد توفى .

- مقابلة مع شاهد عيان على الواقعة :

يدعى / السيد السيد محمد ، ٢٣ عام ، يعمل سائق ميكروباص
أفاد : أنا كنت موجود قريب من الكمين بغسل عربيتى الميكروباص وشوفت شخصين راكبين موتوسيكل ، سمعت صوت زعيق وواحد بيقول " اقف يلا اقف يلا " الشباب جريو من الكمين وفى مطب صناعى موجود، وفى اتنين مخبرين واقفين عندو ، واحد منهم ماسك شومة وعايز يوقف الموتوسيكل ، ضربوا بالشومة على دماغه فضل يروح يمين وشمال لحد موقع بالموتوسيكل على شمال الطريق ، المخبرين ملامحهم مش واضحة عشان الدنيا كانت ضلما ، اتجمهرت الناس حوليهم فقام ضباط المباحث وفرق الناس من حول الشباب اللى وقعوا على الأرض ، ولما رحت عندهم شوفت واحد منهم رفيع شوية، والإسعاف جت بعد الحدثة بربع ساعة ، ومعرفش مين اللى أتصل بيها.
قام الضابط الى كان فى الكمين وأسمه **محمود عبد الحميد** - رئيس المباحث ، والمدعو / قرنى حميدة كامل "امين شرطة" - بتفريق الناس وركبوا الشباب فى البوكس وخدو المكينة كمان معاهم، رحت بسرعة لاسرته وقلتلهم على اللى حصل كلو.

- مقابلة مع بعض الشهود (الأقارب – وعدد من أهالى القرية):

أبن عم المتوفى: عبد الحميد أحمد عبد الحميد، ٣٧ عام ، يعمل سائق
والد المتوفى اتصل بيه قالى الخبر أن محمد مات وهو دلوقتى فى مستشفى ابشوابروحت المستشفى وجدت محضر موجود فيه عربية نص نقل مجهولة صدمت محمد وتوفى ، انا قولتلهم ده كلام مش مظبوط علشان فى شاهد بيقول انه شاف محمد وفى مخبر بيضربه على راسه .
توجهت للقسم ملقيتش حد فى القسم غير ظابط هو اللى قابلنى وقالى ان محمد عربية خبطته على الطريق .

- مقابلة مع أهالى القرية :

المواطن/ السيد أحمد السيد، ٢٥ عام ، يعمل سائق أجرة
كنت معدى بعربيتى الأجرة " دبابه بيضاء " شوفت عربية شرطة واقفة وشخصين وقعين على الأرض وسيحين فى دمهم ، وأضاف أن الشرطة تعامل المواطنين فى مركز ابشواى معاملة غير أدمية .

المواطن/ عصام الصوفى، ٤٢ عام ، مرشح لمجس الشعب عن دائرة أبشوى العام الماضى
أنا على يقين ان هنا فى اوضاع سيئة داخل القسم لانى على طول بشوف معاملة ضابط المباحث مع الناس هنا سيئة جداً طول الوقت.

- مقابلة مع أصدقاء المتوفى:

تقابلت اللجنه مع بعض أصدقاء المتوفى لمعرفة المزيد عن سلوكه وشخصيته ، أكد الالأصدقاء والمقربين للمتوفى على عدم تورطه فى اى مشاجرات مع أحد وأنه " فى حاله " ولا يصدر منه أى أفعال سيئة مع الأخرين وانه لم يتناول أى من أنواع المخدرات ولا يدخن بالأساس وقالوا " ده مبيشربش كوباية الشاى " ، وانه بجانب تعليمه يعمل لمساعدة أسرته ، وهو الأخ الأكبر فى أسرته.

- مقابلة مع رجال الشرطة :

السيد اللواء / حكمدار محافظة الفيوم

أفاد : بادئاً كلامه بأنه لا أحد الأن فوق القانون بعد ثورة ٢٥ يناير ولا يستطيع أى شخص أن يخبئ شئ عن الناس، كما اكد على أنه ينتظر ما تسفر عنه تحقيقات النيابة العامة حول الواقعة ، قائلاً (أنا نفسى عايز أعرف الحقيقة) .

وكان تعليقه على الواقعة أنه الشاب القتيل كان يستقل دراجه بخارية ومعه صديق له واثناء مرورهم من أمام كمين الشرطة أرتبكوا وهرولوا مسرعين بالدراجة البخارية الأمر الذى أدى إلى عدم سيطرتهم على الدراجة البخارية كما انهم عبروا مطب صناعى وهم مسرعين فسقطوا على جانب الطريق بقوة أدى هذا إلى وفاة أحدهم وإصابة الأخر .

وأن الرواية التى يرويها الشاهد الوحيد فى تلك الواقعة يستحيل معقولياتها ويصعب حدوثها ، وعلى جانب أخر أكد أنه وفى حالة حقيقة ما أدلى به الشاهد ما الدافع وراء التستر على من قام بهذة الجريمة لاسيما الوضع التى تمر به البلاد الأن .

وختم اللواء كلامه بأن الناس هنا عايزين يصنعوا من المتوفى " خالد سعيد جديد " وخلاص ، ويتهموا الشرطة فى قتله ، عشان يكون دا أمر معتاد من الشرطة.

السيد العميد / مأمورمركز شرطة إبشواى

أفاد : بأن هذه الروايه التى رواها الشاهد الوحيد على الواقعة غير حقيقية حيث أن لا يوجد مبرر وراء أرتكابها من قبل الضابط والمخبر، لانه من المعتاد هنا فى المحافظة سير قائدى الموتوسيكلات بدون رخص مثل المتوفى ، فلا يوجد دافع وراء القيام بما رواه الشاهد من ضرب المخبر للشابين حيث أنهم لم يتوقفوا فى الكمين .

وأثناء تواجد اللجنة حضر عدد من أفراد أسرة المتوفى لتلقى واجب العزاء مؤكدين على إقتناعهم التام برواية الشاهد وأن هذا الحدث يمكن فعله لما تعدودنا عليه من الشرطة هنا ، وأنهم ينتظرون ما تنتهى إليه تحقيقات النيابة والطب الشرعى واضعين أملهم فى العدالة .

رابعاً : ما خلصت إليه اللجنة :

من واقع ما قامت اللجنة به من مقابلات وإستماع لشهود عيان ومعاينة مسرحالواقعة تلاحظ :

أثناء عودة المتوفى وصديقه من فرح أحد أصدقائهم فى تمام الساعة الواحدة والنصف صباحاً مستقلين دراجة بخارية ترجع ملكيتها لوالد المتوفى ،وعند مرورهم بشارع اول طريق الفيوم وهو الطريق المؤدى إلى قريتهم ومن ثم منزلهم .

فوجئوا بوجود كمين شرطة منقسم لجزيئن ،جزء عند أول الطريق مكون من (٧ إلى ١٠) أفراد ، والجزء الأخر يبعد عنه بحوالى ١٠٠ متر تقريباً وتحديداً بجوار مطب صناعى ويتكون من (فردين أثنتين) .

تم السماح للمتوفى وصديقه بالمرور من الجزء الأول من الكمين ، إلا ان احد أفراده صاح مردداً (أُقف يالا .أقف يالا ....) بصوت مرتفع ، مما أثار رعب المتوفى وصديقه لكنهم فوجئوا بإعطائه أشارة (قام بالتصفير) لجزء الكمين الأخر لإعتراضهم ومن ثم توقيفهم .

فقام أحدهم الذى يحمل بيده (شومه) بضربهم بعشوائية من أجل توقيفهم ، أدى ذلك إلى ترنحهم بالدراجة البخارية يميناً ويساراً إلى أن سقطوا بجانب الطريق مغشياً عليهم .

حضرت سيارة الأسعاف بعد فترة قصيرة من الوقت لكنها وجدت المتوفى فارق الحياة وصديقه مصاب لكنه فى غيبوبة رفضت أن تقوم بأية إجراءات معهم أو حتى نقلهم للمستشفى ، فلم يجد النقيب / محمود عبد الحميد رئيس المباحث ومعاونيه أمامهم سوى وضع المتوفى والدراجه البخاريه وصديقه المصاب فى سيارة الشرطة (البوكس) من الخلف والذهاب بهم إلى المستشفى ومن ثم تحرير محضر يفيد أنهم أصيبوا فى حادث مرور ، هذا ما أعترض عليه والد المتوفى لوجود شاهد ينفى ما قام الضابط بتحريره فى محضر المستشفى .

أن اللجنة لم تجد أى سبب يفيد تتبع المتوفى وصديقه بهذه الصورة سوى أنهم صغار السن ويقوموا بقيادة دراجة بخارية فى وقت متأخر من الليل ، حيث تبين للجنة أن المتوفى وصديقه يتمتعون بالسيرة الحسنة ولا يوجد ما يفيد أنهم من الأشقياء أوالمطلوبين جنائياً، كما أنهم لم يقترفوا أى فعل مع أفراد الشرطة يكون هذا مؤداه .

كان من الأجدر بالقائمين على الأمن توخى إعتبارات التعامل مع شرائح وأعمار مختلفة عند تنفيذ الخطط الأمنيه و الشرطيه لتلافى وقوع إنتهاكات لحقوق المواطنين فى الحريه و الأمان الشخصى و أيضاً الحياه الأمنه و المستقره.

كما تلاحظ للجنة إيجابية الأهالى والمواطنين فى التعامل مع هذه الواقعة"حتى الأن" ، وهذا ما تود اللجنة التأكيد عليه حتى يتم تدعيمه ولا نفقده ونتركه حتى يتحول إلى لأفعال سلبيه لايحمد عقباها حيث أن من بينهم العقلاء الذين ينتظرون تحقيق حق من حقوق الإنسان وهو العدالة الناجزة ومحاسبة من يثبت إتهامه أو تقصيره .

(أكدت جميع الأهالى بالقرية التى أستمعت إليهم اللجنة على إستخدام أفراد الأمن (الشوم) أثناء عملهم)

ملحوظة هامة :

فى اليوم التالى لزيارة اللجنه الموافق ٢٠١١/٦/١٠ وفى تمام الساعة العاشرة صباحاً تلقي أعضاء اللجنة " مكالمة هاتفيه " من أحد أقارب المتوفى تفيد إستدعاء الشاهد الوحيد على الواقعة من قبل وكيل النيابة المسئول عن التحقيق فى ملابسات الحادث لمحاوله أقناعه بتغير شهادته فى الواقعة ، الأمر الذى أصابنا بالدهشه تجاه هذا الفعل، إلا أن الشاهد أصرعلى أقواله السابقه المسطره بمحضر التحقيقات، وأبلغ أهل المتوفى بما حدث معه فى التحقيق مما أدى الى أزدياد غضبهم نحو طريقة التعامل مع الواقعة من قبل جهات مختلفه ومحاولة التأثير على الشاهد لتغيير ما تم روايته من وقائع .

لذا توصى اللجنة :

- بسرعة تطبيق مبدأ العدالة الناجزة ، وتقديم من يثبت تورطه فى قتل المواطن / محمد وإصابة صديقه إلى المحاكمة .

- على الجهات المعنية أنتهاج سياسة مختلفة عن المتبع فى السابق ، وذلك عند تناول القضايا التى تهم المواطنين وتشكل رأياً عاماً بالأعلان عما تقوم بإتخاذه من إجراءات بهدف طمأنة المواطنين والتأكيد على تحقيق مبدأ العادلة الناجزة والذى يعتبر من الحقوق اللصيقة للإنسان.

- تفعيل الأتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة التى تعد بمثابة قانون يجرم الإعتداء على المواطنين كما أنه يوجد ضوابط للتعامل مع المواطنين الذى هم فى حكم " الحدث " .

- ضرورة إنشاء رقابه فاعله من قبل الجهاز الشرطى على أفعال تابعيه .

نصوص المواد القانونيه والدستور والمعاهدات الدوليه ذات الصله التى تُعضد ما نحن بصدده

الدستور المصرى

مادة (٥٧)

"كل إعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ،وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الإعتداء" .

قانون العقوبات المصرى

المادة (٢٤٨)

"لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موتاً أو جروح بالغة وكان لذلك الخوف سبباً معقول" .

الماده (١٢٩)

" كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمه عموميه إستعمل القسوه مع الناس إعتماداً على وظيفته بحيث أنه أخل بشرف أو إحداث ألماً بأبدانهم يعاقب بالحبس لا تزيد على سنه وبغرامه لا تزيد على مائتى جنيه " .

الإتفاقيات الدوليه

- **الإعلان العالمى لحقوق الإنسان**

مادة (٣)
لكل فرد حق فى الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه

مادة (٥)

" لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعامله أو العقوبه القاسيه أو اللا إنسانيه أو الحاطه بالكرامه " .

- **العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنيه والسياسيه**

الماده (٦)

" الحق فى الحياه حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفياً " .

الماده (٧)

" لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعامله أو العقوبه القاسيه أو اللاإنسانيه أو الحاطه بالكرامه وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربه طبيه أو علميه على أحد دون رضاه الحر " .

- **إتفاقية مناهضة التعذيب أو غيرها من ضروب المعامله أو العقوبه القاسيه أو اللاإنسانيه أو المهينه**

.

ماده (١) فقره ١

" لأغراض هذه الإتفاقيه يُقصد بالتعذيب أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أم عقلياً يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث على معلومات أو على إعتراف أو معاقبته على عمل إرتكبه أو يُشتبه فى إنه إرتكبه هو أو شخص ثالث ، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أى شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه ، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسقط عنه موظف رسمى أو أى شخص أخر يتصرف بصفته الرسميه ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشىء عن عقوبات قانونيه أو الملازم لهذه العقوبات أو الذى يكون نتيجه عرضيه لها " .

ماده (٢) فقره ٢

" لا يجوز التزرع بأى ظروف إستثنائيه أياً كانت سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم إستقرار سياسى داخلى أو أية حاله من حالات الطوارىء العامه الأخرى كمبرر للتعذيب " .

فقره (٣)

" لا يجوز التذرع بالأوامر الصادره من موظفين أعلى مرتبه أو عن سلطه عامه كمبرر للتعذيب " .

فريق عمل البعثة